

DIAGNOSING THE REALITY OF FOREIGN RESERVES IN ALGERIA DURING THE PERIOD (2000-2021)

Asma SALHI¹

Researcher, University Center Morsali Abdellah Tipaza, Algeria

Halima BAAISSA²

Researcher, University Center Morsali Abdellah Tipaza, Algeria

Abstract

This research paper aims to highlight the reality of Foreign reserves in Algeria light of economic development and openness to the world, and keep them for purpose of achieving import goals of economic stability, this study concluded that the Algerian economy is attached to hydrocarbons which is associated with the rise in oil wich led to the accumulation of the volume of foreign exchange significantly.

The study started with a theoretical part on the most import concepts related to the foreign exchange reserve, we also devoted the second part to the study of the foreign exchange reserve in Algeria during the period (2010_2021).

The study ended with a set of results and recommendations that serve in this study.

Key words: Foreign Exchange Reserve, Optimum Foreign Exchange Reserve Level, Algeria.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.21.8>

¹  Saasma949@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0003-0063-7776>

²  halimabaaisa@yahoo.com

تشخيص واقع الاحتياطات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

أسماء صالحى

الباحثة، المركز الجامعي مرسلى عبد الله تيبازة، الجزائر

حليمة بعيسى

الباحثة، المركز الجامعي مرسلى عبد الله تيبازة، الجزائر

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز واقع الاحتياطات الأجنبية في الجزائر في ظل التطور الاقتصادي والانفتاح على العالم وتحفظ به لغرض تحقيق أهداف مهمة للاستقرار الاقتصادي، وتوصلت هذه الدراسة تعلق الاقتصاد الجزائري بالمحروقات المترافق مع الارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى تراكم حجم النقد الأجنبي بشكل كبير. لقد انطلقت الدراسة بجزء النظري على أهم المفاهيم المتعلقة بالاحتياطي الصرف الأجنبي، كما خصصنا الجزء الثاني لدراسة الاحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2010-2021). وانتهت الدراسة بمجموعة من النتائج ثم التوصيات التي تصب في هذه الدراسة. الكلمات المفتاحية: الاحتياطي الصرف الأجنبي، المستوى الأمثل لاحتياطي الصرف الأجنبي، الجزائر.

المقدمة

تعد الاحتياطات الصرف الأجنبي إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة، ولها أهمية كبيرة للتأثير في القطاعات الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية والمالية الدولية خصوصا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهي تعتبر كصمام أمان لمواجهة الصدمات الخارجية المحتملة، وأداة دعم الاقتصاد لقطاع المحروقات. وان تراكمها لها تأثير فعال على الأنظمة الاقتصادية وتلبية احتياجات الدولة من النقد الأجنبي لتأمين حصولها على مواد أولية ومستلزمات الإنتاج المستوردة مما أدى إلى اتخاذ إجراءات في إدارة الاحتياطي الصرف الأجنبي ونجاح إدارته ينعكس في زيادة الثقة في السياسات الاقتصادية المطبقة خاصة السياسة النقدية. والجزائر من ضمن الدول التي سعت الى تكوين حجم الأمثل لاحتياطي الصرف الأجنبي عن طريق أسعار النفط إلا انه عرف انخفاضا بمستويات كبيرة بعد الصدمة التي تعرضت لها أسعار النفط. من خلال هذه الدراسة يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما تشخيص واقع الاحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)؟

للإحاطة أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية الى الأسئلة الفرعية التالية:

- _ ما المقصود باحتياطات الصرف الأجنبية؟ وما أهم مكوناتها؟
- _ هل تتأثر الاحتياطات الصرف الأجنبي بأسعار النفط وتتعرض لتأكل واستنزاف.
- هل تحتوي الجزائر على كمية مقبولة من النقد الأجنبي؟

الفرضيات:

- أما الفرضيات التي اعتمدت على الإجابة عن جملة من الأسئلة الفرعية التي يمكن اجازها فيما يلي:
- _ هي مجموعة الأصول الخارجية تحت التصرف السلطات النقدية بغية تمويل ميزان المدفوعات أو تعديل سعر الصرف.
 - _ تتأثر الاحتياطات الأجنبية بأسعار النفط لاستخدام المفرط والإدارة غير الرشيدة كتمويل من خلال النفط وبيعه في الاقتصاد العالمي.
 - _ نعم استطاعت الجزائر على تكوين الاحتياطات كافية من النقد وتسوية المدفوعات الدولية.

أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع لاحتياطي الصرف الأجنبي في حد ذاته، نظرا لأهميته لدى السلطات الحكومية والنقدية، ومدى تأثيره بالاقتصاد الجزائري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى:
- _ معرفة واقع احتياطي الصرف الأجنبي في بلادي.
 - _ الوصول إلى إمكانية تحديد المستوى الأمثل من الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الجزائري.
 - ولاختبار الفرضيات السابقة يمكن تقسيم الورقة البحثية إلى قسمين كالتالي:
 - المحور الأول: المقاربة النظرية لاحتياطي الصرف الأجنبي.
 - المحور الثاني: الاحتياطات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2010_2021).

المحور الأول: المقاربة النظرية لاحتياطي الصرف الأجنبي

أولاً: تعريف الاحتياطي الصرف الأجنبي

يمكن حصر المفاهيم المتعلقة في الاحتياطي الصرف الأجنبي في مفهومين أساسيين:

1_ المفهوم الضيق:

ينحصر مفهوم الضيق لاحتياطي الصرف الأجنبي في الذهب والأصول الموجودة لدى البنوك المركزية والسلطات النقدية، وعادة يكون الاحتياطي للعملات المختلفة، ونذكر اهم التعريف التالية:

_تعرف الاحتياطيات الصرف الأجنبي على أنها: "الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، او التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة". (IMF, 2011, p. 05)

_يرى "روبرت هيلر" الاحتياطيات الأجنبية أنها تلك الأصول التي تمتلك خاصيتين:

الأولى: أن تتمتع بالقبول في كل الأوقات من قبل الاقتصاديات الخارجية كوحدة لسداد لالتزامات المالية والتجارية.

ثانياً: أن قيمتها تتم بوحدهات نقدية أجنبية معروفة دولياً على وجه اليقين. (H. Robert, 1966, p. 296; 297).

_المفهوم الواسع لاحتياطي الصرف الأجنبي:

يشمل المفهوم الواسع للاحتياطيات الأجنبية العناصر التالية:

- * رصيد الدولة من الذهب الموجود بالبنك المركزي.
- * الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية القوية كالดอลลาร์ الأمريكي واليورو الأوروبي وغير ذلك من العملات.
- * حق الدولة للسحب من الصندوق الدولي في حدود الشريحة الائتمانية.
- * حقوق السحب الخاصة التي يخصصها الصندوق النقدي الدولي للبلدان الأعضاء.
- * الهبات والمساعدات بالعملة الصعبة.
- * قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي.
- * التسهيلات المتركمة ويقصد بها تلك التسهيلات التي تتم حينما يقبل البلد أما دين أن يستخدم البلد الدائن له رصيده لديه في تسوية مدفوعاته الخارجية. (زكي، 1997، الصفحات 78,79)

يشمل المفهوم الواسع على مكونات احتياطي الصرف الأجنبي .

نستنتج من خلال التعاريف أن:

الاحتياطي الصرف الأجنبي: عبارة عن أصول مقومة بالعملة الأجنبية تكون خاضعة لسياسة النقدية للدولة وتتمتع بسيولة عالية وتكون متاحة بسهولة، وهذا لمواجهة الصدمات الخارجية وإدارة سعر الصرف، ويعتبر مؤشر رئيسياً على قوة الاقتصاد المالية للدول.

ثانيا: طرق التمويل الاحتياطي الأجنبي

إن طرق التمويل الاحتياطيات لها تأثيرات مختلفة على السوق وهي كالآتي:

* الاقتراض من خلال إصدار سندات بالعملة الأجنبية أو بطريقة أخرى (قرض دولي)، لا يؤثر على سوق العملات الأجنبية (سعر الصرف) مباشرة على الإطلاق لا توجد معاملة في العملة المحلية وبالتالي لا ينبغي أن يكون هناك تأثير مباشر على سعر الصرف.

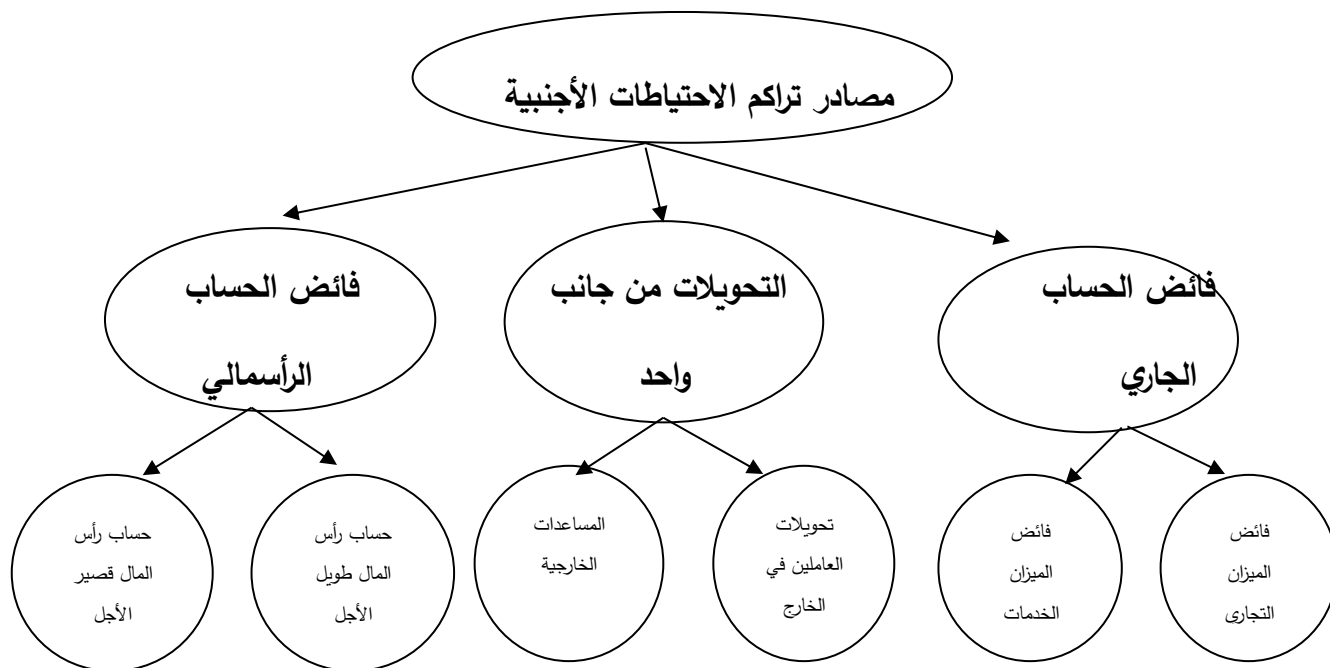
* مقايضة العملات الأجنبية تأثيرات توقيت على سوق العملات الأجنبية فقط، لأنه من وجود معاملة في السوق الفوري للبيع العملة المحلية والحصول على العملات الأجنبية هناك مساواة ويتم إجراء صفقة معاكسة للتسوية في المستقبل لذا فان المستوى العام لا ينبغي ان يتأثر سعر الصرف.

* الشراء المباشر للعملات الأجنبية مقابل المبيعات المحلية، ويمكن أن تؤثر العملة على سعر الصرف كعرض إجمالي من العملة المحلية إلى السوق بشكل دائم زيادة. (Nugee, pp. 09,10)

ثالثا: مصادر تراكم الاحتياطيات الأجنبية

تعتبر الصادرات المصدر الأساسي لتراكم الاحتياطيات، ويمكن اعتبار الاحتياطيات التي تتراكم من الصادرات بمثابة احتياطيات ادخار، فكلما زاد حجم الدخل زادت قدرة البلد على تكوين الاحتياطيات والشكل رقم (01) يبين مصادر تراكم الاحتياطيات الأجنبية.

الشكل رقم (01): مصادر تراكم الاحتياطيات الأجنبية



المصدر: من إعداد الباحثين

رابعاً: توزيع الاحتياطات الصرف حسب الدول

أكبر عشر الدول من حيث حيازة الاحتياطي الصرف الأجنبي والجدول أدناه يوضح كالتالي:

الجدول رقم (01): توزيع الاحتياطات الأجنبية حسب الدول

الترتيب	الدول	حجم احتياطي (مليار دولار أمريكي)
01	الصين	3217
02	اليابان	1395
03	سويسرا	993
04	روسيا	596
05	الهند	585
06	هونغ كونغ	492
07	السعودية	454
08	كوريا الجنوبية	443
09	سنغافورة	359
10	البرازيل	356

المصدر: (التقرير السنوي للصندوق النقد الدولي، 2022)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الدول العشرة من الدول الناشئة وهذا حسب افتراضات صندوق النقد الدولي تحتفظ باحتياطات بكميات هائلة ويرجع هذا لمواجهة الطوارئ و الأزمات الاقتصادية، حيث أن الصين احتلت المرتبة الأولى بمقدار 3217 مليار دولار، والمرتبة الثانية اليابان بمقدار 1395 مليار دولار ثم تليها بمرتبة الثالثة سويسرا 993 مليار دولار، ثم المرتبة الرابعة روسيا بمقدار 596 مليار دولار، ثم المرتبة الخامسة الهند بمقدار 585 مليار دولار، وتليها المرتبة السادسة هونغ كونغ بمقدار 492 مليار دولار، والمرتبة السابعة المملكة العربية السعودية بمقدار 454 مليار دولار، والمرتبة الثامنة كوريا الجنوبية بمقدار 443 مليار دولار، ثم المرتبة التاسعة سنغافورة بمقدار 359 مليار دولار، وتليها المرتبة العاشرة البرازيل بمقدار 356 مليار دولار.

المحور الثاني: الاحتياطات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2010_2021)

أولاً: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

يتكون الاحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر من:

- ° الاحتياطي لدى IMF: ما تملكه الجزائر من الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.
- ° الذهب: والذي يتكون من احتياطي الذهب، والذهب الذي لا يتوافق مع المعايير الدولية، واستثمارات الذهب المؤقتة.
- ° اتفاقيات الدفع الدولية.
- ° حقوق السحب الخاصة.
- ° العملات الصعبة (خاصة الدولار). (هنئ، 1991، صفحة 24)

الجدول رقم (02): مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

مليار دينار

العملات الصعبة	حقوق السحب الخاصة	اتفاقية الدفع الدولية	الذهب	وضعية الاحتياطي لدى IMF	السنة
11891,2	122,2	00	1,1	29,1	2010
13759,8	125,4	00	1,1	45,5	2011
14805,5	129	00	1,1	49,7	2012
15083,3	129,4	00	1,1	54,7	2013
15628,2	136,9	0,3	1,1	59,7	2014
15305,4	159,6	0,3	1,1	58,3	2015
12533,4	133,5	0,3	1,1	27,9	2016
11142,8	147	0,4	1,1	32,4	2017
9384,8	147,5	0,4	1,1	40,8	2018
7426,5	147,8	0,5	1,1	64,7	2019
6310,6	171,4	0,5	1,1	94,9	2020
5768,3	540,5	0,5	1,1	100,1	2021

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد (تقارير البنك الجزائري).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

إن الجزائر تعتمد في احتياطات الصرف الأجنبية على العملات الصعبة بنسبة كبيرة جدا مقارنة مع مكونات الأخرى، حيث نلاحظ ارتفاعه المستمر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى غاية 2015 التي فاقت 15000 مليار دينار، إلا أنه تراجع احتياطي في أسعار العملات الصعبة ويستمر في انخفاض إلى غاية 2020 بمقدار 5768,3 مليار دينار، في حين نلاحظ وضعية الاحتياطي IMF في ارتفاع مستمر خلال السنوات الخمس الأولى من 2010 بمقدار 29,1 مليار دينار، إلى غاية 2014 بمقدار 59,7 مليار دينار ثم ينخفض إلى غاية 2016 بمقدار 27,9 مليار دينار ثم يعاود الارتفاع سنة 2017 بمقدار 32,4 مليار دينار ويستمر الارتفاع إلى غاية 2020 بمقدار 100,1 مليار دينار، في حين انالاهب يحافظ على استقراره وثابتة طيلة فترة الدراسة بمقدار 1,1 مليار دينار، اما اتفاقية الدفع الدولية حافظت على ثباتها خلال الفترة (2014_2010) بمقدار 0,3 مليار دينار ثم ترتفع 2015 حيث قدرت ب0,4 مليار دينار وتبقى ثابتة الى غاية سنة 2017 وتستمر في الارتفاع إلى غاية 2020 بمقدار 0,5 مليار دينار.

أما حقوق السحب الخاصة نلاحظ أنها في تحسن ملحوظ خلال الفترة 2010 حيث قدرت ب122,2 مليار دينار وسنة 2015 بمقدار 159,6 مليار دينار ثم تعود بالانخفاض سنة 2016 بمقدار 133,5 مليار دينار، إلا أنها ترتفع خلال السنوات الأخيرة 2017، 2018، 2019، 2020 بمقدار 147,5، 147,8، 540,5 على التوالي.

ثالثا: مؤشرات الاحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2021_2010)

تستند معظم النظريات الاقتصادية لتحديد المستوى الأمثل من الاحتياطات الأجنبية على عدة مؤشرات يمكن

حصرها فيما يلي:

1_ مؤشر تغطية الاحتياطات للواردات

2_ مؤشر تغطية الاحتياطات للمعروض النقدي بالمفهوم الواسع M2

3_ مؤشر تغطية الاحتياطات للدين قصير الأجل

1_ تغطية الاحتياطات الأجنبية للاستيراد بالأشهر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2021_2010)

يركز المؤشر على الحساب الجاري، يتم قياس عدد الشهور التي يمكن أن يستمر فيها البلد في الاستيراد في حالة توقف التدفقات الداخلة او انخفاضها، ويعد مناسباً للبلدان ذات الحسابات الرأسمالية المغلقة، ومعيار التغطية ثلاثة أشهر وستة أشهر بالنسبة للدول النامية. (سعداوي و بن الشيخ، 2022، صفحة 580)

ويوضح الجدول رقم (04) أدناه مدى تغطية الاحتياطات الأجنبية للمستوردات بالأشهر في الجزائر.

الجدول رقم (04): مدى تغطية الاحتياطات الأجنبية للمستوردات بالأشهر في الجزائر خلال (2010_2021).

الاحتياطات الصرف بعدد الأشهر الاستيراد	الواردات (دولار أمريكي)	الاحتياطي الصرف (دولار أمريكي)	السنوات
37	40,45	162,61	2010
35	47,25	182,82	2011
34	50,35	191,3	2012
33	54,85	194,71	2013
28	56,58	179,62	2014
26	49,73	144,68	2015
23	47,78	114,39	2016
19	50,13	97,61	2017
16	49,63	80,23	2018
14	35,2	63,3	2019
15	32,46	48,88	2020
-	°27,97	46,05°	°2021

المصدر: (البنك الدولي)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الجزائر تمتاز بالاقتصاد يعتمد على النفط كسلعة أساسية في الصادرات ومورد رئيسي في تكوين الاحتياطات. خلال الفترة ارتفاع نسبة تغطية الواردات من 2010 الذي قدرت ب 33 شهرا ويعزي ذلك لارتفاع أسعار النفط وبالتالي تحسن الحساب الجاري وارتفاع المواد الغذائية التي تقوم بها الجزائر باستيرادها وتحسن الناتج المحلي الإجمالي الا انه انخفض وذلك بسبب عجز في الحساب الجاري واتباع الجزائر سياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة.

2_ مؤشر الاحتياطات الأجنبية الى عرض النقود بالمفهوم الواسع M2

يعتبر هذا المؤشر عن درجة قوة او ضعف النظام المصرفي ومدى الثقة بالعملة المحلية كما يعبر عن هروب رؤوس الأموال الأجنبية الى الخارج. فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كانت درجة الثقة بالعملة المحلية عالية وبالتالي يكون النظام المصرفي قويا والعكس.

ويوضح الجدول رقم (05) أدناه مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية لعرض النقدي في الجزائر.

الجدول رقم (05): مؤشر الاحتياطيات الأجنبية للعرض النقدي بالمفهوم الواسع M2 في الجزائر خلال

(2021_2010)

نسبة الاحتياطيات الأجنبية الى M2	الكتلة النقدية M2	صافي الأصول الخارجية	السنوات
1,47	8162,8	12005,6	2010
1,39	9929,2	13880,6	2011
1,35	11015,1	14932,7	2012
1,27	11941,5	15267,2	2013
1,15	13686,8	15824,5	2014
1,12	13704,5	15375,4	2015
0,91	13816,3	12596	2016
0,74	14974,6	11227,4	2017
0,57	16636,7	9485,6	2018
0,35	16506,6	7598,7	2019
0,36	17659,6	6518,2	2020
0,32	19633,5	6358,9	°2021

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على (تقارير البنك الجزائر)

نلاحظ أن عندما تتجاوز تغطية الاحتياطيات الأجنبية للكتلة النقدية يعزز من قدرة البنك على إصدار النقود

وهذا يؤدي الى تفاقم القوى التضخمية في الاقتصاد.

3_ مؤشر الاحتياطيات الأجنبية إلى الديون الخارجية قصير الأجل في الجزائر خلال الفترة (2021_2010)

وهو مؤشر لقياس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية قصيرة الأجل، وان عدم الالتزام بها يشير إلى أن الدولة

تعاني من نقص في السيولة الدولية الأمر الذي يدفع رؤوس الأموال إلى الهروب.

والجدول أدناه يبين وضعية الاحتياطات الأجنبية بالنسبة إلى الديون قصيرة الأجل في الجزائر خلال الفترة (2010-2021).

الجدول رقم (06): مؤشر الاحتياطات الأجنبية إلى الديون قصيرة الأجل في الجزائر خلال (2021_2010)

السنوات	حجم الاحتياطي الأجنبي	ديون قصيرة الأجل (دولار أمريكي)	نسبة التغطية (%)
2010	162,61	1,13	143,90
2011	182,82	1,14	160,36
2012	191,3	1,20	159,41
2013	194,71	1,32	147,5
2014	179,62	1,97	91,17
2015	144,68	1,82	79,49
2016	114,39	1,98	57,77
2017	97,61	2,09	46,7
2018	80,23	2,31	34,73
2019	63,3	2,26	28,00
2020	48,88	1,78	27,46
°2021	46,05°	1,63	28,25

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على (تقارير البنك الجزائر).

نلاحظ أن الجزائر تمتلك من الاحتياطي الصرف الأجنبي مما يضمن لها سداد التزاماتها الخارجية قصيرة الأجل كبيرة وبالتالي وفرة هائلة لاحتياطي الصرف الأجنبي.

الخاتمة:

تعد الاحتياطات الأجنبية من أكبر التحديات الاقتصادية الريفية والناشئة:

- _ تتكون الاحتياطات المصرفية الأجنبية في الجزائر من العملات الأجنبية التي تشكل الجزء الأكبر من الاحتياطات نتيجة شراء البنك المركزي الجزائري الدولار المتحصل عليه من عائدات.
- _ تعتمد الجزائر على النفط من الحكومة لقاء دفعها الدينار الجزائري.
- _ ان حجم الاحتياطي الأجنبي يرتبط ارتباطا قويا وطرديا بأسعار النفط.
- _ تنوع مصادر تراكم احتياطات الأجنبية.

التوصيات:

- _ الإفصاح على الإحصاءات وعدم تضاربها من طرف البنك الجزائري.
- _ تنوع في الاقتصاد الجزائري وعدم الاعتماد على النفط فقط.

H. Robert, H. (1966). Optimal International Reserves. *Economic journal* .

IMF. (2011). *Reserve Accumulation and International Monetary stability*.

Nugee, J. (n.d.). Foreign Exchange reserves management. *centre for center banking studies of bank of england* .

أحمد هني، (1991). *اقتصاد الجزائر المستقلة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .

البنك الدولي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من Data.albankaldawli.org.

التقرير السنوي للصندوق النقد الدولي. (2022). *التقرير السنوي للصندوق النقد الدولي* .

امنة سعداوي، و توفيق بن الشيخ. (2022). دور إدارة تراكم الاحتياطات الأجنبية كخيار استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي بالدول النفطية للفترة (2000_2019). *الدراسات المالية والمحاسبية والادارية* ، 01.

تقارير البنك الجزائر.

تقارير البنك الجزائر.

تقارير البنك الجزائر.

رمزي زي. (1997). *الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع الإشارة خاصة عن الاقتصاد المصري*. القاهرة: دار المستقبل العربي.